

ملاحظات موجزة حول الحلقة النقاشية
"مصر: عام من بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي"
بمقر المركز المصري للدراسات الاقتصادية
بتاريخ الثلاثاء ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧، من الساعة الرابعة عصراً إلى السادسة مساءً

المتحدثون:

الدكتور/ زياد بهاء الدين – نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي سابقاً
الدكتور/ أحمد جلال – وزير المالية الأسبق
السيد/ هشام الخازندار – العضو المنتدب لشركة القلعة القابضة
السيد/ هاني جنيته – وكيل مساعد المحافظ للتطوير المصرفي بالبنك المركزي المصري
الدكتورة/ عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية

مدير الجلسة:

السيد/ عمر مهنا - رئيس مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في الجلسة:

- عرض المركز المصري للدراسات الاقتصادية تقييماً كمياً وكيفياً للإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تنفيذها خلال العام الماضي، تحديداً منذ سبتمبر ٢٠١٦ حتى نوفمبر ٢٠١٧. وأكد العرض على أن ركائز أي عملية إصلاح اقتصادي تتمثل في استدامة واستمرارية الإصلاح وتحقيق رفاهة الشعب في ظل وجود إرادة سياسية تدعم هذا البرنامج. واشتمل التقييم على أحدث البيانات المتاحة عن الاقتصاد الكلي والحقيقي مع عرض بعض التقييمات المختلفة التي أجرتها بعض المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومعهد جالوب، بالإضافة إلى إحدى الدراسات السابقة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية)، ومناقشة ما تحتاجه مصر لاستكمال الإصلاح.
- تضمن العرض خطوات عملية نحو إصلاح مؤسسي تدريجي (محركات التغيير)
 - استكمال قواعد البيانات – إطار مؤسسي سليم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – إصلاح المنظومة الضريبية
 - مراجعة حقيقية لأولويات الدولة
 - الإصلاح السياسي واحترام الدستور
 - دور حقيقي للبرلمان
 - تبني موازنة الأداء مما يؤدي إلى إصلاح مؤسسي

- مراجعة بنود الإنفاق الحكومي خصوصا مع الانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة ٢٠١٨
- مراجعة واستكمال قوانين بعينها (بشأن المناقصات والمزيدات، العمل، والإفلاس، والأيدي المرتعشة وآلية تخصيص الأراضي).
- شملت أهم الإجراءات خلال العام الماضي:
 - إصدار قانون الضريبة المضافة وبدء تطبيقها؛ تحرير سعر الصرف؛ رفع سعر الفائدة؛ تخفيض قيمة الدعم على المحروقات؛ تبني الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي وموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار لدعم البرنامج؛ إصدار قانون الاستثمار الجديد واللائحة التنفيذية الخاصة به.
 - زيادة الدعم النقدي على السلع الغذائية بأكثر من الضعف من خلال بطاقات التموين الذكية؛ التوسع في معاشات التضامن الاجتماعي لتشمل الرعاية الطبية؛ التوسع في تغطية برنامج "تكافل وكرامة" ليشمل ١,٧ مليون أسرة إضافية وزيادة المبالغ المقدمة؛ رفع المزايا التقاعدية وخاصة لأصحاب المعاشات المتدنية.
- هناك بالفعل تحسن في المؤشرات المالية المباشرة ولكنه ضعيف في المؤشرات التي تعكس الاقتصاد الحقيقي بجانب خطورة ارتفاع الدين الحكومي، كما أن الارتفاع في صافي الاحتياطي النقدي ليس من مصادر مستدامة.
- هناك تقديرات بسقوط حوالي ١,٣ مليون فرد تحت خط الفقر خلال العامين الماضيين، حيث بلغ خط الفقر في مصر لعام ٢٠١٥، طبقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق، ٤٨٢ جنيهاً شهرياً للفرد و ٢٤١٠ للأسرة (المكونة من خمسة أفراد)، كما فقد الجنيه نصف قيمته الشرائية بعد القرارات الاقتصادية مما يعني أن الأسرة تحتاج حوالي ٤٨٢٠ جنيهاً شهرياً حتى تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية، ومن ثم ارتفاع أعداد الفقراء.
- وأوصت الدراسة التي أعدها المركز باستكمال البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي بحزمة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية تتعامل مع الأسباب الجوهرية للمشكلة مثل قانون العمل، قانون الإفلاس، التعليم، الزراعة، الصحة، تنظيم السوق الداخلية، التنسيق بين الوزارات والهيئات، إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية للحد من ظاهرة الأيدي المرتعشة.
- أثنى صندوق النقد الدولي على الإصلاحات التي نفذتها الحكومة، في حين أشار البنك الدولي إلى مجموعة من التحديات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد المصري خاصة ما يتعلق بالمخاوف من تزايد الدين الحكومي في ظل انخفاض سعر الصرف وارتفاع نسبة التضخم، في حين أن تقييم معهد جالوب، والذي يقيس رفاهة المجتمعات، يرى أن التفاؤل في مصر قد استمر حتى عام ٢٠١٤ ولكنه تراجع بعد ذلك.

أهم ما جاء في كلمة المتحدثين:

- شهدت مصر إصلاحا هيكليا حقيقيا، ولكن مازلنا ننتظر ترجمته إلى نمو واستثمار حقيقي، كما أن قرار تحرير سعر الصرف قرار مفصلي وهام أعاد وضع مصر على الخريطة من جديد. ورغم صعوبة تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي الآن لأنه لم يكتمل بعد، إلا أن البرنامج يتبع سياسة انكماشية لا تساعد على النمو ولا تخلق فرص عمل، كما أن رفع سعر الفائدة غير مجد في استهداف التضخم لأن العرض منخفض بالأساس وليس هناك مشكلة طلب. وعلينا العمل على إزالة العوائق لتحسين العرض والتركيز على التشغيل. وفي الوقت نفسه، هناك تخوف شديد من ارتفاع الدين العام لمستوى مقلق حيث نحتاج من البرلمان وضع سقف للاقتراض للدين العام حتى يتوقف الاقتراض، كما نحتاج أن يقترن أي إصلاح اقتصادي بعملية إصلاح سياسي يسمح بتداول الأفكار حتى يؤت الإصلاح ثماره.
- نحن في بداية مرحلة تحول جذري لهيكل الاقتصاد المصري، ومازال أمامنا خطوات أخرى لمزيد من تخفيض دعم الطاقة على المحروقات والكهرباء (على سبيل المثال، تدفع الدولة ٦٠ سنت للتر السولار المستورد على أساس ٦٠ دولار لبرميل البترول، و١٧,٥ جنيها للدولار، أي ما يعادل ٨-٩ جنيهات للتر، بينما يباع بنحو ٣ جنيهات فقط؛ وبالنسبة للكهرباء، تبلغ التكلفة الحقيقية للكيلو واط ما بين ١٣٠-١٤٠ قرش في حين أن الشريحة العليا مازالت تحصل على الكيلو واط بسعر ٩٠ قرشا فقط). ولا بد من أخذ المتغيرات الدولية في الاعتبار عند التخطيط لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، خاصة ما يتعلق بارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميا واتجاه الدول لرفع أسعار الفائدة، وهو ما له تأثير كبير على مصر بسبب حجم الدين العام الكبير واعتماد الحكومة الأكبر على الاقتراض الخارجي.
- قام البنك المركزي بجهود كبيرة في التفاوض مع صندوق النقد الدولي وأدار عملية الإصلاح بحرفية، كما أن هناك قرارا بعدم التدخل في سعر الصرف على الإطلاق، وموقف السياسة النقدية الحالي هو استهداف الحد من الآثار الثانوية للتضخم وإدارة توقعات التضخم بما يتوافق مع مستهدفات التضخم المعلنة من قبل البنك المركزي.
- الإجراءات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة كانت ضرورية وحتمية وسليمة، وما سبق من إجراءات هو الموجة الأولى من الإصلاح ويجب أن يتبعها الإسراع في تطبيق الموجة الثانية حتى يستفيد المواطنين من مكاسب الإصلاح، مثل القضاء على البيروقراطية، ومراجعة اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي والذي يجب أن يكون بمحددات وأغراض معينة، وأن تترك الدولة الجمعيات الأهلية لتقوم بدورها الاقتصادي في المجتمع في ظل ظروف اجتماعية صعبة للغاية، وتوفير فرص عمل لائقة وكريمة لأن معاشات الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة ليست كافية. والخلاصة أن الإصلاحات الاقتصادية جيدة ولكنها غير كافية، ويجب إعطاء الفرصة للمجتمع ليستفيد بعد أن دفع الثمن كاملا.